المعارضة السياسية وأركانها

Political opposition and its pillars

مروه حسين تركي
طالبة دكتوراه - الجامعة المستنصرية/ كلية القانون
marwa.husain@uomustansiriyah.edu.iq
٠٧٧٢٥٤٢٦٧٤٨
أ.د منجد منصور محمود
الجامعة المستنصرية – كلية القانون
m_14720022001@yahoo.com

المُستخلص

تعد المعارضة السياسية جزء أساسي من النظام السياسي ووجودها يعتمد على طبيعة ذلك النظام ودرجة التطور الدستوري والسياسي للدولة ، فهي ركن من الأركان الجوهرية للممارسة الديمقراطية وجزء مهم من مقومات الدولة الحديثة ، فالمعارضة لها آرائها وتطلعاتها كما أنها قد تطرح البديل للبرنامج السياسي المطبق والذي من خلالهَ ترسم فيه طبيعة إدارة السلطة وشكل الحكم وتمارس دورها في سبيل المصلحة العامة ، وتسعى المعارضة الى كشف الانحرافات السياسية لحزب الاغلبية والرقابة على انحرافات الجهاز الحكومي المدعوم من حزب الأغلبية ، فأهمية وجود المعارضة الى جانب الحكومة يعد من أهم المحفزات لها لكي تقوم بعمل مفيد للمجتمع وحق الأقلية في أن تعارض من الناحية الديمقراطية يساوي حق الاغلبية في أن تحكم، لذا فإذا أنعدم وجود المعارضة ضعف نشاط الحكومة عن ممارسة أعمالها وربما ينتاباها الطيش والغرور ما قد يؤدي بها الى الاستبداد وهذا الأمر ليس في مصلحة البلاد ، لذا هذا البحث سيتناول مفهوم المعارضة السياسي واهدافها ، كما يسلط الضوء على انواع المعارضة بالاضافة الى الأركان الرئيسية التي تقوم عليها المعارضة السياسية .

الكلمات المفتاحية : المعارضة السياسية ، الديمقراطية ، الأحزاب السياسية ، تداول السلطة .

Abstract:

Political opposition is an essential part of the political system, and its existence depends on the nature of that system and the degree of constitutional and political development of the state. It is one of the essential pillars of democratic practice and an important part of the components of the modern state. The opposition has its opinions and aspirations, and it may also present an alternative to the applied political program, through which it outlines the nature of the administration of power and the form of government, and exercises its role for the sake of the public interest. The opposition seeks to expose the political deviations of the majority party and monitor

the deviations of the government apparatus supported by the majority party. The importance of the presence of the opposition alongside the government is one of the most important incentives for it to carry out work that is beneficial to society, and the right of the minority to oppose from a democratic perspective is equal to the right of the majority to rule. Therefore, if the opposition does not exist, the government's activity in carrying out its work is weakened, and it may be overcome by recklessness and arrogance, which may lead to tyranny, and this is not in the interest of the country. Therefore, this research will address the concept of political opposition and its goals, and it also sheds light on the types of opposition in addition to the main pillars upon which political opposition is based .

Keywords: political opposition , democracy , political parties, rotation of power .

المقدمة :

أولاً: التعريف بموضوع البحث :

أرتبط ظهور المعارضة السياسية منذ القدم بظهور السلطة وممارستها وهي متلازمة سياسية اجتماعية مهمة في الأنظمة السياسية المعاصرة فهي ضرورية ولازمة لهذه الأنظمة، فالمعارضة السياسية تعتبر عنصراً مهماً في أي نظام سياسي يسعى لتحقيق التوازن والاستقرار السياسي ، والمعارضة تُمثل القوى التي تعارض سياسات الحكومة أو الحزب الحاكم عبرَ الوسائل السلمية والقانونية وتعمل على مساءلة الحكومة ومراقبتها وتقديم بدائل سياسية وتوفير الخيارات السياسية وتعزيز تداول السلطة بطرق سلمية، مما يعزز ذلك من استقرار النظام السياسي ويمنع أحتكار السلطة ، وتختلف أشكال المعارضة السياسية حسب طبيعتها ودرجة انخراطها في النظام السياسي وأدواتها في العمل السياسي، فتتنوع أشكالها بين الأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية والمعارضات البرلمانية التي تعمل داخل البرلمان وتستخدم الادوات التشريعية مثل أقترحات القوانين والتحقيق البرلماني والأستجوابات ، مما يعكس طبيعة التعددية السياسية في الدولة، وكل نوع من أنواع المعارضة لهُ تأثير خاص على استقرار النظام السياسي كما أن المعارضة السياسية تتكون من عدة أركان أساسية من خلالها تُحدد وظيفة وطبيعة المعارضة داخل النظام السياسي .

ثانياً: أهمية البحث :

تعتبر المعارضة السياسية أحد المرتكزات الأساسية في النظم الديمقراطية ، حيث لها دوراً فاعلا في تحقيق التوازن السياسي وتعزيز التعددية السياسية والمساءلة داخل الدولة ، لذا تكمن أهمية البحث في توضيح مفهوم المعارضة السياسية وبيان أنواعها، وأشكالها المختلفة سواء كانت معارضة مؤسسية

داخل البرلمان أو غير رسمية من خلال الحركات الاحتجاجية واعمال العنف، كما يسلط هذا البحث الضوء على الأركان الاساسية التي يجب توافرها في أي معارضة سياسية فعالة ، لذا يعد هذا البحث ضرورياً لفهم ديناميكيات المعارضة السياسية والاركان والمرتكزات التي تقوم عليها لفهم دورها في تشكيل المشهد السياسي .

ثالثاً: اشكالية البحث :

تلعب المعارضة السياسية دوراً محورياً في ضبط أداء النظام السياسي وتحقيق التوازن السياسي والاشراف على الحكومة ومحاسبة الحكومة في ظل أختلاف الانظمة السياسية، إلا أن أشكالها واهدافها وأركانها تتباين وفقاً للسياقات المختلفة، لذا يثار التساؤل حول ما المقصود بالمعارضة السياسية وماهي الاهداف الرئيسية التي تسعى اليها المعارضة السياسية في الانظمة السياسية المختلفة ؟ وما الأركان الأساسية التي تقوم عليها المعارضة ؟ وكيف تؤثر هذه الأركان على أداء المعارضة داخل النظام السياسي ؟

رابعاً : منهجية البحث :

سنعتمد المنهج التحليلي المقارن الذي من خلالهُ يتم الاطلاع على واقع بعض الدول الرائدة التي أخذت بالمعارضة السياسية لإستجلاءحقيقة المعارضة السياسية كما في بريطانيا وفرنسا ومقارنة ذلك مع العراق، ونستخدم هذا المنهجً أيضاً لفهم المعارضة السياسية في الانظمة السياسية المقارنة ومدى فاعلية ودور المعارضة فيها وتحقيقها للاستقرار السياسي .

خامساً : خطة البحث :

استناداً إلى ما سبق توضيحهُ من التعريف بموضوع البحث وإشكاليته والمنهج الذي سيُعتمد، فأن بحث هذا الموضوع يقسم على مبحثين، نخصص **المبحث الأول** لمفهوم المعارضة السياسية ، ونقسمه على مطلبين، نخصص المطلب الأول منه لتحديد التعريف بالمعارضة السياسية أما المطلب الثاني فسوف نستعرض فيه أنواع المعارضة السياسية، أما **المبحث الثاني** فسيتم التطرق فيه أركان المعارضة السياسية، ونقسمه على ثلاثة مطالب نخصص المطلب الأول منه لبحث ركن الديمقراطية ،أما المطلب الثاني فسوف نستعرض فيه الأحزاب السياسية، أما المطلب الثالث سنتطرق فيه الى تداول السلطة، **واخيرا** ننهي البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والمقترحات المتواضعة .

المبحث الأول

مفهوم المعارضة السياسية

يتطلب الأحاطة بالتعريف بالمعارضة السياسية وكذلك بيان أنواعها، لذا سيتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين **نتناول في الأول التعريف بالمعارضة السياسية، وفي الثاني أنواع المعارضة السياسية .**

المطلب الأول

التعريف بالمعارضة السياسية

بغية الأحاطة بمتطلبات هذا الموضوع سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين ، الفرع الأول نتناول فيه تعريف المعارضة السياسية ، أما الفرع الثاني نوضح فيه أهداف المعارضة السياسية .

الفرع الأول

تعريف المعارضة السياسية

مصطلح المعارضة تبلور طبقاً لأنظمة الحكم ففي الديمقراطيات الحديثة يكون الشعب شريك للحكومة من خلال الإنخراط في مؤسساتها أو يكون مراقباً لأداء الحكومة[١] ، وقد عرفَ فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية أن للمعارضة معنيان الاول" شكلي" والآخر"موضوعي" ، فالمعارضة بمعناها الشكلي هي القوى والهيئات التي تراقب عمل وخطط الحكومة وتهدف للوصول الى سدة الحكم سواء عن طريق الفوز في الانتخابات أوغيرها لتحل محل الحكومة ، أما المعارضة بمعناها "الموضوعي" تعني الانشطة المتمثلة في مراقبة الحكومة وانتقاد أنشطتها وخططها والأستعداد للحلول محلها ويكون ذلك من قبل القوى والهيئات والأحزاب السياسية التي تمثل المعارضة العضوية، أو هي تعبر عن القوى المناهضة غير المساندة وغي رالداعمة للحكومة وتقف موقف الضد والرفض من السلطة الحاكمة[٢]، وهنالك من يعرف المعارضة السياسية بأنها" أقلية لم تحظى بأغلبية أصوات الناخبين تعمل بالضد تجاه الأكثرية الفائزة في الانتخابات وتحاول الحلول محل الحكومة القائمة وتقدم نفسها كبديل عنها وتبين أخطاءها فهي تقف بوجه الأغلبية الحاكمة في حالة التعسف باستعمال السلطة، وتُعرف أيضاً بأنها "حرية تمنح بمقتضى الدستور لحزب أو احزاب خارجة عن السلطة الحاكمة تمارس نشاطها السياسي المتمثل بمراقبة الحكومة بالطرق المشروعة قانوناً من أجل تصحيح مسار نظام الحكم

---

(١) د. محمد المسلماوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة قرطبة، المغرب، ٢٠١٧، ص٢٨. بريك لعرج، أثر المعارضة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الطاهر سعيدة، الجزائر، ٢٠٢١، ص ١٨.

(٢) د. خميس دهام حميد، المعارضة في اقليم كردستان العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية، بحث منشور في مجلة دراسات دولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد٥ ، ٢٠١٤ ، ص ٧٠ .

المطبق في البلد"[١]، والمعارضة السياسية تعد جزء لايتجزأ من النظام السياسي الديمقراطي، لذلك يجمع الفقه الدستوري على أنهً لا نظام ولاديمقراطية ولاضمان للحريات العامة بدون معارضة، والنظم الديمقراطية تقبل بوجود المعارضة فهي ليست جامدة وانما تتقبل كل تبديل أو تغيير ويمكن القول أن المعارضة السياسية تشمل كل الجماعات التي لها أهداف سياسية، والتي تمتلك في الإطار القانوني القائم القدرة على اعلان وجهات والمواقف المغايرة لوجهات نظر ومواقف الحكومة وعلى التعبير العملي لأفكارها وبرامجها من خلال العمل السياسي وتهدف الوصول للسلطة وأستلامها الحكم[٢] .

الفرع الثاني

اهداف المعارضة السياسية

تسعى المعارضة السياسية لتحقيق مجموعة من أهدافها واغراضها وهي تختلف من دولة لآخرى تبعاً لأختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث وتمر بها الدول، لذا تهدف المعارضة السياسية الى :

أولاً : الأشتراك في ممارسة السلطة

مشاركة المعارضة السياسية في الحكم يُعتبر أمر اساسي لايمكن الاستغناء عنهُ او استبدالهُ و المشاركة في الحياة السياسية تعد من بين أولويات وأهداف المعارضة وذلك من خلال مشاركتها في الانتخابات، فحق المشاركة في الحياة السياسية يسمح حتى للمعارضة خارج البرلمان بالأشتراك في السلطة من خلال المشاركة مرة ثانية في الانتخابات القادمة وذلك بالترشيح لعضوية الهئيات والمجالس المنتخبة وحقها في تقلد الوظائف الحكومية في البلاد، فتعود السلطة الى المعارضة والمعارضة الى السلطة فتبادل الأدوار يستمر بين الحكومة والمعارضة الى ما لانهاية ، لأن الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها في الوقت ذاته فهو صاحب الرأي الاول والأخير بهذا الحكم[٣]، وقد يحدث الأشتراك في السلطة من خلال الأتفاق بين الحكومة والمعارضة على ألاسلوب الذي يتم فيه توزيع السلطة كما تتوقف فرصة المعارضة السياسية للأنخراط في هذا المجال على القاعدة الشعبية للمعارضة وحجم الثقة والتأييد الذي تحظى بهِ في الحياة السياسية[١]، كما أن المشاركة في الحياة السياسية نصت عليها أغلب الدساتير والاعراف والمواثيق الدولية وبالتالي فأن الانتخابات والقوانين وانظمة الحكم تحدد طبيعة المشاركة، والمادة (٢٥) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٩عام وكذلك المادة (٢١) من الاعلان

---

(١) سيفان باكراد ميسروب ، فاعلية المعارضة البرلمانية وتأثيرها على أداء السلطة التشريعية، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق ، جامعة تكريت ، العدد٢، ٢٠١٩، ص ١٠.

(٢) د. عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة ، ط٢، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٩، ص ٢٥٨.

(٣) د.عبد الحكيم المغبشي، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦، ص ٨٨.

العالمي لحقوق الانسان نصت على حق المشاركة في الحياة السياسية والمادة ٣ من الدستورالفرنسي لعام ١٩٥٨، أما دستور العراق لعام ٢٠٠٥فقد نصت على أن (المواطنين رجالاً ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والترشيح والانتخاب)[١]، كما أن الظروف السياسية والاقتصادية وانظمة الحكم المطبقة في البلاد وقوانين الانتخابات هي التي تحدد طبيعة المشاركة في الحياة السياسية واشتراك التيارات والأحزاب السياسية والقوى المعارضة في الحكم، فمن خلال هذه الظروف تتعرض الدول لأزمات ومشاكل تفرض عليها ايجاد الحلول والخطط لحل تلك الأزمات فالمعارضة في ظل حدوث هذه الظروف تطالب أن تشترك في الحكم، والسلطة نفسها قد تتجه لإشراك المعارضة في الحكم لكي تشاركها في ازمات ومشاكل البلد والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها[٢] .

ثانياً : مراقبة الحكومة وتدارك أخطاءها

المعارضة السياسية تتكون من هيئات تراقب الحكومة ولهذه الهيئات حرية توجيه النقد الى الحكومة نتيجة أخطاءها، وذلك استنادا الى حرية التعبير عن آرائها بمختلف الوسائل المتاحة لها حيث يستطيع كل فرد أو عضو التعبير عن آرائه وتوجهاته وأفكاره المختلفة والحكومة شأنها شأن الافراد عند مزاولتها لمهامها لابد أن تصيب أو تخطئ وأثارها تمتد لجميع الافراد أو قطاعات المجتمع عند مزاولتها لمهامها وواجباتها و تعتبر المعارضة مهمة في الانظمة الديمقراطية وهي جزء لا يتجزأ منها واكتشاف اخطاء الحكومة في وقت مبكر سيكون علاجها ممكناً وبفترة زمنية قصيرة ، لكن اذا تراكمت اخطاء الحكومة ولم يتم معالجتها في الدول التي يضيق فيها دور المعارضة ففي هذه الحالة تكون المعارضة السياسية غير فعالة ولا يمكن في هذه الحالة أن توجد معارضة جادة وحقيقية[٣]، وأن المعارضة السياسية الجادة هي التي تكشف الخلل في سياسية ونهج الحكومة وتبين الأخطاء في قراراتها، فتضع الحل المناسب الذي تراه أكثر تحقيقاً للنفع العام والمصلحة العامة كما تهدف المعارضة الى تدارك اخطاء الحكومة عند ممارسة سياستها الحكومية والكشف عنها بهدف تقويمها[٢]، ووجود معارضة دائمة ويقظة للحكومة القائمة تعتبر بمثابة اجهزة رقابية على أعمال السلطة ترصد قراراتها وأعمالها فمن خلال مراقبتها لأعمال الحكومة تجعلها تلتزم جادة الصواب وتسلك أفضل السبل التي تضمن لها البقاء في الحكم لفترة اطول، كما أن المعارضة التي تتسم بالجدية و الأتزان عند متابعتها نشاطات وقرارات

---

(١) د. داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٥.

(٢) جيهان عبد الله سليم ، دور المعارضة في استقرار النظام السياسي لدولة الجزائر، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي ، جامعة الفراهيدي ، بغداد ، العدد٤٨ ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٢ .

(٣) صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي والماهية" المقومات والفاعلية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، دون سنة النشر ، ص ٢٣٩.

السلطة الحاكمة لا تقوم بالاعتراض على أي قرار تصدرهُ الحكومة ، بل هدفها النهائي هو خدمة الصالح العام كما أن القرار الصادر من الحكومة لابد أن يقترن بأقتراح أفضل البدائل والحلول التي ترى أنها مناسبة وقابلة للتنفيذ وتصب في خدمة الافراد و المعارضة تضع أمامها احتمال تسلمها السلطة، فيجب أن تكون جاهزة لنفس الصعوبات والمشاكل التي توجهها السلطة القائمة فالهدف الاخير للمعارضة هو وصولها للحكم والحلول محل السلطة الحالية من خلال الوسائل القانونية والدستورية[١] .

ثالثاً : العمل على تحقيق الاستقرار السياسي

تعمل المعارضة على تحقيق الاستقرار السياسي بكونها تعد من أبرز وسائل الحفاظ على التوازن في المجال السياسي، كما تعمل على تحقيق التداول السلمي للسلطة من خلال ما تصبو اليهِ من الوصول الى رئاسة الحكم بأتباع الطرق الديمقراطية السلمية[٢]، وتساهم المعارضة بتحقيق الاستقرار السياسي من خلال اهتمامها بالصراع والجدال الحزبي والسياسي الذي يحصل في البلاد، وتمنع القوى السياسية المعارضة الآخرى من أن تعبر عن مطالبها وعن نفسها خارج القواعد الخاصة بالديمقراطية والسلم المدني والقواعد التي تضعها الديمقراطية والتي من واجب المعارضة الالتزام بها[٣]، وعمل المعارضة يعتبر ركيزة أساسية ومهمة فمن خلاله يتم الاصغاء لحاجات ومشاكل الافراد وتعمل على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم بشكل دائم عند وصولها للسلطة وتَقبل الرأي منها يكون ضابطاً أساسياً من ضوابط السلطة السياسية، وبعد انتشار الديمقراطية في العديد من الدول ومنها العراق فقد اختلفت الكتل السياسية وتعددت الاحزاب السياسية ولما كان الاستقرار السياسي ضرورة لابد منها فيجب البحث عن وسيلة فعالة وهذه الوسيلة هي المعارضة السياسية، فالمعارضة تعمل على تعزيز الاستقرار السياسي ومراقبة انشطة الحكومة، وتساهم التعددية السياسية الحقيقية من خلال مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية والبرلمانية بالإضافة الى تمكين الفرد من الحصول على خيارات حقيقية وقت اجراء الانتخابات[٤] .

رابعاً : تعمل المعارضة على توفير الضمانات القانونية للحريات العامة

تعتبر المعارضة ضامن قانوني لكشف تجاوزات النظام السياسي لتلك الحريات فهي تعمل على توفير تلك الضمانات من خلال أحزابها التي تحمل أفكار سياسية واجتماعية بالإضافة للمبادئ والقيم، فهي عامل مهم في الحياة السياسية التي من خلالها تمكن الافراد من الاختيار بين سياسات ومذاهب

---

(١) د. عبد الحكيم المغبشي، مصدر سابق، ص٨١ وما بعدها .

(٢) د. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص٥٦٩.

(٣) ناجي عبد النور، دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح التشريعات وتطورها، بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، جامعة الكويت ، العدد٢، ٢٠١٧، ص ٢٩٨.

(٤) د.علي مهدي الكرعاوي، المعارضة البرلمانية وأداء النظام السياسي ، ط١، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠٢١، ص ٢٤.

مختلفة حيث تعد أحدى ممارسات الحريات العامة[١]، كما تعمل على توعية الافراد وتزويدهم بالمعلومات حول عمل الحكومة بطريقة موضوعية وأثارة القضية مجتمعياً وتوجيه النقد للحكومة في حال تقصيرها وتقاعسها عن القيام بواجباتها، كما أن المعارضة السياسية تقوم بخلق الوعي السياسي لدى الافراد وايضاح الحريات العامة لهم من خلال النشاطات الحزبية وحملات التوعية ليتابع الافراد القضايا السياسية والاجتماعية لتكون بمثابة المراقب للحكومة، أي ان المعارضة تلعب الدور التربوي حيث تعمل على توعية الأفراد بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فتسهم المعارضة برفع مستوى الوعي السياسي لدى الافراد مما يمكنهم من اتخاذ مواقف أكثر وعياً وبالتالي الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم متى ما تعرضت للتهديد[٢].

المطلب الثاني

أنواع المعارضة السياسية

للمعارضة السياسية أشكال متعددة ومما يساعد في تعددها وتصنيفها عوامل عديدة سواء من حيث الزمان والمكان ومدى الحاجة لها وقدرتها على الحركة وماتتبعه من اسلوب للوصول الى السلطة، وعلى هذا الاساس سنوضح في هذا الفرع المعارضة السياسية من الناحية القانونية ، والمعارضة من حيث صفتها، ومن حيث وجودها وكما يأتي :

أولاً: المعارضة السياسية من الناحية القانونية :

هذا النوع من المعارضة ينبثق من نظام ديمقراطي يسمح بتعدد الأحزاب فيه ويعطي الحق لمعارضة السلطة القائمة بشكل منتظم وهذه المعارضة يعترف بها من خلال النصوص الدستورية من حيث وجودها وممارسة نشاطها وايضا يعترف بها طبقاً للأطر القانونية[٣]، فيتناسب كل هذا مع النصوص الدستورية والقانونية وهو مايسمى بـــ " المعارضة المشروعة "، التي تكون عبر القنوات الشرعية أو التي أكتسبت شرعية وجودها، وهذه المعارضة يعترف بها في النظام السياسي القائم وتعد جزءاً منهُ وليست عدواً لهُ، كون هذا النوع من المعارضة يقوم طبقاً للوسائل المقررة في النظام السياسي السائد ، وأهم وسيلة تتبعها أنها تتخذ من الأنتخابات تعبيراً عن ارادتها في جو يسودهُ الأنفراج السياسي وترتفع فيه درجة الوعي وحُسن الأختيار[٤]، كما يسمح لها النظام بالمشاركة عن طريق مؤسسات النظام وعن

---

(١) د. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص٧٠. د. اشرف مصطفى توفيق ، المعارضة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، دون سنة الطبع ، ص ٢٧.

(٢) البرج محمد، الضوابط القانونية لتكوين نشاط المعارضة البرلمانية في الدستور الجزائري ، بحث منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الجزائر، العدد١١ ، ٢٠١١، ص ١١٣.

(٣) هاشم حسين علي، المعارضة السياسية ودورها في تقويم العمل الحكومي ، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة تكريت ، العدد٢ ، ٢٠١٩ ، ص ٢٣٥.

(٤) د. رفعت السيد ، الديمقراطية والتعددية ، ط١، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٦.

طريق الاجراءات والآليات التي يطبقها القانون، فهي ليست بمعارضة سرية ولا معارضة محظور عليها ممارسة نشاطها وإنما تمارس عملها بشكل سلمي وعلني بالأعلان عن وجود كيان يمارس نشاطهُ من دون أن يتم قمعهُ من قبل سلطات الدولة، والأعتراف بهذا النوع من المعارضة هو من متطلبات البلدان الديمقراطية التي تحترم حقوق الانسان وحرياته الاساسية فالديمقراطية تفسح المجال لوجود معارضة بصورة عامة بناءاً على قبول التعددية والتناوب على السلطة بصورة سلمية، فالأعتراف بالمعارضة يضمن لها أستبدال طاقم حكم بطاقم حكم اَخر دون اللجوء الى العنف كما يسمح أيضاً بمعاقبة السياسة الرديئة بسياسة بديلة اخرى[١]، والمعارضة القانونية الرسمية تسمح للمعارضين لسياسة وبرامج الحكومة بالعمل بصورة علنية مشروعة فهي توفر للافراد الذين يتطلعون الى الوصول للحكم الطريق الشرعي لتحقيق هدفهم والحلول محل السلطة الحاكمة، كما تساعد المواطنين على أبداء آرائهم واتخاذ قراراتهم بطريقة شرعية ومنظمة فذلك يجعل من الحكومة تتصرف وهي تضع في اعتباراتها وجود المعارضة وانهُ بدون وجود معارضة قوية لا يمكن أن تواجه الحكومة لكي تلتزم بمسؤولياتها[٢]، والسلطات الحاكمة قد تخشى من عواقب الأعتراف الرسمي بالمعارضة فتعتبر المعارضة بمثابة العراقيل والمصدات امام الحكومة القائمة لأنها تنتقد سلوك الحكومة ونشاطاتها وتكون بديلاً لها[٣]، وقد قدمت بريطانيا نموذجاً من هذا النوع من المعارضة سميت بـــ " المعارضة المؤسسة"، وفي هذا النموذج البريطاني فأن دور المعارضة أيجابي طالما أن الأحلال محل السلطة الحاكمة يمكن أجراءهُ وعندها فالمعارضة تستطيع أن تصبح هي الحاكمة يوماً ما، حيث تُمارس المعارضة ضمن نطاق الأطار الشرعي وضمن المؤسسات الثابتة، لانهُ في بريطانيا التشريع الرسمي في الدولة يسمح للمعارضة بأداء نشاطها عن طريق حكومة الظل تلك الحكومة التي جرت في العادة أن يترأسها الحزب الذي لا يحصل على أغلبية الأصوات المطلوبة في الانتخابات البريطانية العامة[٤] .

ثانياً : المعارضة غير الرسمية :

هي ظاهرة غير قانونية مناهضة للسلطة الحاكمة وخارجه عن التنظيم القانوني الداخلي ونشاطاتها تدخل ضمن نطاق غير قانوني ، أو هي القوى والمجموعات التي لاتعترف القوانين بها وبدخولها في نطاق النظام السياسي القائم لأنها تتبع وسائل غير قانونية لتحقيق أهدافها فتكون غير معترف بها

---

(١) د. اشرف مصطفى توفيق، مصدر سابق، ص ١١. جاك لوفير، حقوق وواجبات المعارضة في الديمقراطيات المعاصرة ، دار نشر جاليمار، باريس، ٢٠٠٦، ص ٢٠٠.

(٢) بان علي كاظم ، المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣، ص ٢٠.

(٣) سيفان باكراد ميسروب ، مصدر سابق ، ص ١٤.

(٤) عقيل محمد عبد ، النظام السياسي البريطاني(العلاقة بين الحكومة والمعارضة)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥، ص ٤٠.

دستورياً وقانونياً بأنخراطها بالحياة السياسية[١]، وتعتبر المعارضة غير مشروعة عندما تتبع وسائل عدة لممارسة نشاطها حيث تقوم بتنظيم الاجتماعات السرية وتوزيع المنشورات السياسية كذلك تقومب يتنظيم المظاهرات الشعبية المناهضة للحكومة محاولة منها لتغيير النظام القائم ، وهذا النوع من المعارضة هو المعارضة الداخلية، وقد تتخذ المعارضة غير الرسمية صورة المعارضة الخارجية فتمارس نشاطها خارج اقليم الدولة من خلال قيامها بعقد الندوات والمؤتمرات المعادية للنظام السائد في الدولة، وغالباً ماتجد تلك المعارضة الدعم المادي والمعنوي من الدول التي تختلف سياساتها مع الدولة التي تعارضها المعارضة ويكون وذلك بسبب الاختلاف في سياسات الدولتين او تكون من الدول التي تأخذ بنظام حماية اللاجئين السياسين وحقوق الأنسان في دساتيرها[٢]، فبعض الأنظمة السياسية ومن خلال منظومتها التشريعية لا تجيز أي عمل معارض لتوجهاتها وسياستها فتقمع المعارضة، لذا فالمعارضين سواء كانوا افراداً أو جماعات سوف يجدون انفسهم ملزمين بالعمل خارج اطار الأساليب والوسائل السلمية، فتسعى لأجل تحقيق اهدافها وغاياتها عن طريق استخدام اساليب القوة والعنف والاستيلاء على السلطة اذا كانت هذه المعارضة ثورية تسعى الى تدمير النظام وتغيير ملامحه الاساسية، أو قد تسعى الى الضغط على الحكومات لأجبارها على تحقيق متطلبات واهداف المعارضة السياسية بعد أن استنفذت الوسائل المتبعة كافة للتاثير على السلطة وعلى وعملها السياسي[٣]، وهذا النوع من المعارضة يوجد في الانظمة الشمولية " الدكتاتورية" التي ترفض تأسيس احزاب سياسية مناهضة للحزب الحاكم ، كما قد يستعمل هذا النوع من المعارضة أستراتيجية الدخول في أئتلافات حكومية لتحصل على عدد أكبر من المقاعد النيابية والتأييد الشعبي بالنسبة لها ليس كافياً لتحقيق أغراضها فتلجأ الى السعي لجماعات الضغط والمساومات الداخلية في الأحزاب[٤]، وعندما لا توجد أحزاب المعارضة لا توجد هيئة تعبرعن مشاركة المتذمرين والمعارضين في مواجهة الحكومة وبذلك لا يكون خيار هؤلاء الا الثورة أو الطاعة [٥] .

---

(١) حسين علوان حسين ، المشاركة السياسية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ١٩٩٦، ص ٩٤.

(٢) د. سيفان بأكراد ميسروب، دور المعارضة البرلمانية في الأنظمة الدستورية المعاصرة ، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٠.

(٣) د. هاشم حسين علي، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

(٤) د. هالة مصطفى، الدولة والحركات الاسلامية المعارضة ، ط١، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤-٣٥.

(٥) د. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية ، ط٣، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٤، ص ١٣٤.

ثالثاً: المعارضة السياسية من حيث صفتها : توجد أنواع لتوصيف المعارضة من حيث طبيعة عملها وسلوكها ووصفها بالمعارضة الحزبية ، القانونية، الاصلاحية وغيرها من الانواع ، لذا سنبين كل نوع منها وكما يأتي :

أولاً: المعارضة الحزبية : ظهور النظم الحزبية أدى الى ظهور وتطور فكرة المعارضة ، فالأخيرة ابتداءاً من القرن التاسع عشر كانت تنبع من داخل سلطات الدولة على أساس التوازن بين السلطات الذي نادى به الفكر السياسي[١]، فالسلطة التنفيذية تمتلك وسائل لردع البرلمان بالمقابل يمتلك البرلمان وسائل رقابية تجاه السلطة التنفيذية ومع ظهور وتطور الاحزاب السياسية أصبحت المعارضة تنبع من خارج السلطة القائمة بهدف مشاركتها في الحكم أو محاولة اسقاطها للحلول محلها وتسلمها الحكم، وهذه الأحزاب لا يمكن أن تحقق أهدافها بدون معارضة منظمة ووجود الاحزاب يعد ضرورياً لتأييد المعارضة وإمكانية التغيير السلمي استناداً الى ذلك، فالمعارضة السياسية الحزبية تتجسد في السلوك والدور الذي تقوم به القوى السياسية والاجتماعية المختلطة فتظهر المعارضة ضد من هو داخل السلطة تارة ومعارضة أسلوب السلطة وتوجهها السياسي تارة اخرى[٢] .

ثانياً: المعارضة البرلمانية :

العمل الحقيقي لهذه المعارضة هي مراقبة أعمال الحكومة وسياستها الداخلية والخارجية اذ يسمح لها بالمشاركة السياسية من خلال مؤسسات النظام السياسي طبقاً للآليات والاجراءات الدستورية، وهذا النوع من المعارضة يباشر من داخل أروقة المجالس النيابية بأعتباره المؤسسة القانونية الرئيسية التي من خلاله تستطيع القوى والمجموعات السياسية المعارضة تمثيل نفسها في المجلس من خلال عملها النيابي الهادف الى تقويم اعوجاج الأداء الحكومي وسد نقصه، وتمتلك المعارضة البرلمانية وسائل رقابية عدة لممارسة نشاطها المعارض كالسؤال البرلماني وحق الاستجواب والتحقيق البرلماني وغيرها من الوسائل[٣].

ثالثاً : المعارضة الاصلاحية :

العمل الحقيقي لهذه المعارضة هو رفض بعض التجاوزات والتشريعات التي يقوم بها نظام الحكم المطبق والتي يسمح بها أو يتغاضى عنها ، فالمعارضة تطالب بأجراء التعديلات للأخطاء الموجودة ثم تقويم

---

(١) ورقاء محمد رحيم ، دور المعارضة في النظام السياسي المصري، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص ٢٧.

(٢) خميس دهام حميد ، مصدر سابق ، ص ٧٤. علي حسين سفيح ، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي، ط١، مطبعة الساقي ، بغداد ، ٢٠١٧، ص ٧٣.

(٣) د. ماجد نجم الجبوري، دور المعارضة البرلمانية في بناء الدولة ، بحث منشور في المجلة القانونية والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، العدد١٨، ٢٠١٦ ، ص ١١.

التجاوزات الحكومية من دون أن تتعرض للنظام القائم بالرفض أو التغيير عن طريق طرح بديل مادام هدفها هو إصلاح الحكم فقط وليس تغييره[١].

رابعاً : المعارضة العنيفة :

بمقتضى هذه المعارضة يتم اللجوء الى استخدام أسلوب القوة والعنف وقد يلجأ المعارضون الى هذا النوع من المعارضة في حال لجأت السلطة الى العنف وتهديد المعارضة، أي عندما تتعرض المعارضة الى العنف من قبل الحكومة فيصبح من حقهم الدفاع عن أنفسهم و مواجهتهم للعنف من قبل السلطة الحاكمة، وممارستهم للأعتراض يصبح حق مشروع لهم وتمكين الافراد من ممارسة حقهم في المشاركة السياسية وتحقيق العدالة لهم كما يتم اللجوء الى هذا النوع من المعارضة للضغط على الحكومات بعد أن استنفذت كافة الوسائل المتبعة في التأثير على الحكومة وعلى عملها السياسي من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها السياسية[٢]، وتأخذ المعارضة العنيفة أنواع مختلفة من خلال معارضة ما هو قائم والعمل على إلغاءه لصالح ما هو قادم طالما توجد رغبة لدى المعارضة في الاستيلاء على السلطة بالقوة سواء من خلال الانقلاب العسكري أو الثورة، حرب العصابات، العصيان المسلح ..الخ

المبحث الثاني

أركان المعارضة السياسية

أن ذاتية المعارضة السياسية التي تتمتع بها المعارضة يكون لها مظاهر متعددة ومنها ماهو مرتبط بأركان المعارضة وبغية الإحاطة بالموضوع ارتأينا تناوله في ثلاثة مطالب ، المطلب الاول نتناول فيه ركن الديمقراطية، المطلب الثاني الاحزاب السياسية، أما المطلب الثالث نوضح فيه ركن تداول السلطة وكما يأتي :

المطلب الأول

الـديـمـقراطيـة

تُعد المعارضة أحد الأركان المهمة في تطوير المجتمعات ومقياس تقدمها الحضاري وهي جزء مهم في النظم الديمقراطية والممارسات السياسية ولا وجود للديمقراطية من دون معارضة سياسية فاعلة، فالأخيرة كونها معارضة بناءة و ليس هدامة للنظام السياسي فتسمح الديمقراطية بوجود كيان للمعارضة السياسية بصورة عامة والفيلسوف" ريمون أرون" يقول أن الديمقراطية هي النظام الذي يوجد فيه تنافس وصراع سلمي على ممارسة السلطة وهذا الصراع يُعترف بهِ دستورياً[٣]، فالمعارضة السياسية تعتبر من المكونات الرئيسية للنظام الديمقراطي حيث تنطوي الديمقراطية على مبادئ وقيم

(١) د. شمران العجيلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٠، ص ٨١ - ٨٢ .
(٢) جيهان عبد الله سليم، مصدر سابق، ص ٣٠٨.
(٣) ماجد نجم الجبوري، مصدر سابق، ص ٩-١٠.

أساسية عدة تتمثل في الحرية والمشاركة والتعددية، والفقيه كلسن يرى أن المعارضة هي عماد الديمقراطية والأخيرة تحتاج الى أساس حضاري واجتماعي قادر على اعتماد أصول الممارسة الديمقراطية ولا تتم أي تجربة ديمقراطية دون وجود معارضة وديمقراطيين في الحكم[١]، والمعارضة في المجتمعات الديمقراطية تتمتع بحقها السياسي والدستوري في عملها كمعارضة وتعزيز ذلك الحق بالضمانات القانونية من خلال الثقافة السياسية التي تمكن المعارضة من ممارسة حرية العمل السياسي، بالإضافة الى ذلك أن الديمقراطية تتطلب وجود قوى سياسية واجتماعية فاعلة تستطيع تعديل موازين القوى القائمة وتفرض على السلطة تقديم التنازلات المطلوبة، فمن دون وجود هذا الطرف ستبقى المبادرة في يد السلطة كما أن طبيعة النظام السياسي المطبقة هي محددات لبرامج وآليات التوافق السياسي بين المعارضة و السلطة[٢] .

وعلى الرغم من إن مفهوم الديمقراطية اختلط في الأنظمة السياسية حتى كاد يفقد معناه الأصلي الا أنهُ في كل الحالات ارتبط بوجود المعارضة، حيث ان هناك تصنيف للحريات على اساس أثرها في نشاط الحكم توضع فيه وما يعرف بـ " حريات المعارضة " والتي لا تكون فيها الا الحريات التي تسمح فيها الدولة للأفراد بانتقاد سياستها، ولا توجد حكومة تحصل على المساندة الكاملة من كل الافراد الذين تحكمهم فالمعارضة تعبير طبيعي عن حقيقة عدم أمكانية رضاء الافراد أي انها تمثل قيمة جماعية لأفضليات معينة على الحكومة وأن تعطيها الوجود في سُلم أفضلياتها السياسية، والمعارضة علاقتها وثيقة بالديمقراطية فهي تعد الجزء الاساسي والشرعي من النظام السياسي الديمقراطي إذ ان التداول السلمي للسلطة يعتبر احدى آليات الديمقراطية ولا يمكن أن يكون هنالك تداول سلمي للسلطة مالم يكن هنالك تمثيل مؤسسي للمعارضة[٣]، فالمعارضة في أي نظام ديمقراطي هي بمثابة ضمان لتوازنهُ وترسيخ مظهر من مظاهر قوته أي أن النظام السياسي الديمقراطي يستمد استقراره من قوة المعارضة وعدم الخوف منها، فالمعارضة من لوازم النظام الديمقراطي القائم على مبدأ الأغلبية والاقلية فالأغلبية السياسية تتولى السلطة وتحكم من خلال حكومة تشكلها، أما الاقلية تعارض السلطة في أدائها وسياستها وبرامجها فأهم هدف للمعارضة السياسية في الدول الديمقراطية هو الوصول للسلطة والمشاركة فيها[٤]، وفي حال غياب المعارضة يختل النظام الديمقراطي وقد تتعثر العملية السياسية جميعها كما ترتبط الديمقراطية بنظام تعدد الأحزاب وذلك لتحقيق التعدد في الآراء وتقوية المعارضة وليس التعددية

---

(١) خليفة علي الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ٢٥.
(٢) د. شاكر عبد الكريم فاضل، المعارضة البرلمانية وإشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد٢، ٢٠١٣، ص ٩٥.
(٣) د. عبد الجبار عيسى عبد العال، علاقة انظمة الأقتراع بالمعارضة البرلمانية ، بحث منشور في مجلة معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف الأشرف ، ٢٠٢٠، ص ٢.
(٤) بريك لعرج ، مصدر سابق ، ٢٤ ومابعدها .

الحزبية وقدرة هذه الأحزاب على الوصول الى السلطة ، فالصفة الرئيسية في نظام الحكم الديمقراطي تقوم على تبادل السلطة بين الاحزاب والحكومة التي تتولى الحكم وتمارس وظيفتها من خلال السلطات وعليها أن تعمل لمصلحة الشعب و تحقق أهدافه[١]. يتبين مما تقدم بأنهُ مالم يكن لاتجاهات المعارضة فرصة حقيقية ومالم يكن في النظام ذاته الآليات التي تسمح لمن هو في الاقلية اليوم أن يصبح في الاغلبية مستقبلاً ويمارس الحكم فلن يكون هنالك نظام ديمقراطي فالمعارضة السياسية لها علاقة وثيقة بالديمقراطية من خلال :

١- امكانية وصول المعارضة للسلطة بصورة سلمية فالديمقراطية لا تعكس معناها الحقيقي مالم يكن للمعارضة فرصة جدية، ومالم يكن في النظام ذاته الآليات التي تسمح لمن هو في الأقلية السياسية اليوم أن يصبح في الأغلبية السياسية وأن يمارس السلطة[٢] .

٢- الديمقراطية هي نظام من خلالها يتم التفاعل بين الحكومة والمعارضة دون وجود تصادم عند انتقال السلطة أو انتقادها، بالإضافة الى ذلك يجب على السلطة ان تحترم الديمقراطية وأن لا تلجأ الى وسائل القمع والعنف والتضييق على المعارضين كما هو سائد في العديد من دول العالم الثالث [٣]، ولا يمكن أن يوجد نظام يدعي الديمقراطية مالم يتيح أمام القوى والاحزاب السياسية أمكانية تداول السلطة حيث لا معنى ولا قيمة لأي عمل سياسي مرخص به مالم يكن لهُ القدرة على الوصول للسلطة بصورة رسمية[٤]. لذا فقد ارتبطت المعارضة بالديمقراطية حيث يعد السماح بقدر اكبر من المعارضة مؤشراً نحو المزيد من الديمقراطية .

المطلب الثاني

الأحزاب السياسية

تُمثل الأحزاب السياسية أحد أبرز الظواهر المميزة للحياة السياسية وأهم مقوماتها في العالم المعاصر فهي في الوقت الحاضر أمراً مسلماً به[٥]، والاحزاب السياسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية فهي جوهر النظام الديمقراطي، حتى أصبح لا يمكن تصور وجود الديمقراطية بدون

---

(١) ورقاء محمد رحيم ، مصدر سابق، ص ١١. د. صبري سعيد، الديمقراطية ، ط١، نهضة مصر للطباعة والنشر، الاسكندرية ، ٢٠٠٧، ص ١٧.

(٢) د. حافظ علوان الدليمي، المعارضة السياسية" دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها"، بحث منشور في مجلة العلوم الأنسانية ، جامعة السليمانية ، العدد١، ٢٠١٨، ص ١٧٠.

(٣) د. محي عبد الحق- د. شوية السعيد، ضوابط المعارضة السياسية بين الفقه السياسي الإسلامي والقوانين الوضعية، بحث منشور في مجلة العمدة ، جامعة باتة ، الجزائر، العدد٢، ٢٠٢٤، ص ٢٩٧. د صبري سعيد ، مصدر سابق، ص ١٧.

(٤) د. فلاح خلف كاظم الزهيري، الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ، بحث منشور في مجلة ابحاث كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد٤، ٢٠١٦، ص ٦.

(٥) سالم لبيض، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد ٢٧، ٢٠١١، ص ٥.

أحزاب كما أن معظم الأحزاب تهدف الوصول الى السلطة في بلدانها لكي تستطيع تنفيذ أهدافها ومبادئها وبرامجها العامة وذلك عبر صناديق الاقتراع ، ووفقاً للتنافس الديمقراطي فإذا لم تتمكن من ذلك فأنها ستمارس المعارضة نحو السلطة الحاكمة والتأثير عليها لتحقيق اهدافها ، وتطبيق الحزب لأهدافه وبرامجهُ لا يتحقق بشكل كامل الا حين وجودهُ في السلطة او مشاركتهُ فيها أما في حال كونهُ في المعارضة فأن جزءاً من اهدافه يمكن أن تتحقق على الصعيد التعبوي واكتساب القاعدة الشعبية ولكن الأهداف الرئيسية والبرامج ستبقى بانتظار السلطة او المشاركة فيها[١]، وأن أي نظام ديمقراطي مهما كانت قوته فهو قابل للتعديل والتغيير فاذا تحولت الاحزاب المعارضة التي تمثل الاقلية الى أغلبية وسعت الى تغيير النظام او تعديله تَعين عليها أن تستجيب لإرادة الشعوب هذا من جانب، ومن جانب آخر يجب على أحزاب المعارضة أن تستعمل وسائل مشروعة للضغط على الحكومة ولا تُعرض المؤسسات الدستورية للخطر بمعنى يتم تبادل السلطة بين الحكومة والمعارضة في نطاق المشروعية، وتعد الاحزاب السياسية الركيزة الأساسية والضرورية المعبرة عن وجود المعارضة وامكانية التداول السلمي ولولا الأحزاب لأصبحت المعارضة مجرد رد فعل فردي فتقوم الاحزاب بتنظيم المعارضة، وهذا الدور ليس مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب الأغلبية بل يتمثل بتوجيه النقد الى الحكومة وتقويم سياساتها على الا يكون هذا الانتقاد والتقويم مجرداً وارتجاليا بل مقروناً بالحلول البديلة [٢] .

كما أن دور الأحزاب السياسية لا يقتصر على معارضة الحكومة وانتقادها والأستعداد للحلول محلها، وإنما تقوم بدراسة مشُكلات الشعوب وتعمل على ايجاد الحلول واعداد الكوادر السياسية التي يمكن أن تشارك في الحكم وتقوم بتنظيم مهمة المعارضة ، حيث يكاد الفقه السياسي المعاصر يجمع على القول بأن لا ديمقراطية بدون وجود أحزاب سياسية نظرا لما تقوم به الاحزاب بوظائف حيوية عديدة وعلى الاصعدة والمستويات كافة[٣]، فالأحزاب لها دور مهم وأساسي في الحياة السياسية سواء تعلق ذلك بدورها في تنظيمها للسلطة السياسية أو بناء معارضة سياسية في البلاد فهي تساعد على تنشيط الحياة السياسية داخل الدولة وذلك عن طريق خلق روح التنافس على السلطة، لأن هذه الاحزاب مهما كانت طروحاتها الفكرية وأياً كان عمق الاختلاف بينها فمن الضروري أن تتعايش في فضاء سلمي عبر الانتخابات وتداول السلطة والحوار الهادئ، كما انهُ من الطبيعي أن تنتقل الاحزاب الى دور المعارضة لتقوم بدور المراقب والراصد لأي خلل في أداء الحكومة لتصحيح مسار اخطاؤها مادامت جميع القوى

---

(١) د. قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ٢٦٥

(٢) فلاح مطرود العبودي ، الاحزاب السياسية ودورها في تقويم السياسات العامة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية والادارية ، الجامعة الاسلامية ، بيروت ، ٢٠٢١، ص ٣٨.

(٣) د. عبد الحكيم المغبشي، مصدر سابق، ص ١٦٤. د. برهان رزيق ، حرية المعارضة في الفكر والتأريخ السياسي الاسلامي، ط١، دون مكان النشر، ٢٠١٧، ص ٢٢٦.

السياسية تعمل لمشروع الصالح العام أو محاولة هذه الأحزاب في التأثير على قرارات السلطة الحاكمة من خلال تنظيم المعارضة ، ووظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محددة الأبعاد حيث تقتضي من الحزب الحاكم أن يقدم الانتقاد للحكومة على أن لا يكون هذا الانتقاد مجرداً وانما يرفق بحلول بديلة وضمن برنامج متكامل يمكن ترجمتهُ الى قرارات نافذة حال وصولها للسلطة ، وهذا ينعكس ايجاباً على اداء المعارضة فهدف المعارضة الوصول للسلطة بالوسائل السلمية لأنها تعلم أن الحكومة لا تعمل ضدها وتكبح عملها كمعارضة بل تعمل الحكومة على حماية المعارضة في التعبير والنقد وعند وصولها للسلطة يتم تسليم الحكم لها بالطرق السلمية من قبل الحكومة القائمة بهدوء وقناعة وتتحول الحكومة السابقة الى معارضة[١] .

وتحاول الاحزاب الوصول للحكم من خلال القنوات الشرعية المأخوذ بها في النظام السائد والتي تتمثل في مجموعة من الوسائل الدستورية التي يتم الاشتراك بها في شؤون الحكم وهي القواعد المنظمة لممارسة الحرية السياسية حريتي(الانتخاب، الترشيح)، والتي تعتبر من المصلحة الاولى لأحزاب المعارضة السياسية داخل البلاد ، فمن خلال هذه الوسائل يتمكن الحزب من الوصول للسلطة فهي بذلك تتساوى مع بقية أفراد الشعب السياسي ممثلا فيما يسمى بـــ " المستقلين" الذين يحاولون المشاركة في شؤون الحكم لكن خارج التنظيمات السياسية ومن خلال استعمالهم لقواعد الحرية السياسية أيضاً، لكن قد يتم تدمير هذه الوسائل من خلال الحزب الحاكم فلا تستطيع أحزاب المعارضة الوصول الى السلطة بالطرق المشروعة التي تبقي على استمرارية المؤسسات الدستورية وأداء عملها بانتظام فقد يلجأ حزب الأغلبية الحاكم والحاصل على اكثرية المقاعد النيابية الى تعديل نظام الانتخابات أو الغاؤه كأن يغيرهُ من نظام الانتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبي الى نظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة وذلك منعاً لمشاركة غيره من الاحزاب في شؤون السلطة لاستحالة حصولها على الاغلبية المطلقة ومن ثم حصول حزب الاغلبية الحاكم على جميع المقاعد النيابية ، فأحزاب المعارضة لا تستطيع المشاركة في السلطة وليس لديها القدرة على التأثير عليها لأنها تكون خارج حدودها ولن يكون هنالك طريق أمام هذه الاحزاب لحصولها غلى الأغلبية المطلقة الا من خلال تشكيل ائتلاف فيما بينهم يتمكن من خلاله مواجهة حزب الاغلبية الحاكم ، اما اذا قام الحزب الحاكم بمساعدة الاغلبية البرلمانية التابعة لهُ والعمل على الغاء قواعد ممارسة الحرية السياسية ففي هذه الحالة يكون اقفل الباب على نفسهِ داخل النظام السياسي واستولى على كرسي الحكم دون منافس واصبح هو الحزب المسيطر الوحيد في البلاد [٢] .

---

(١) قنفود مرزاق، الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، ٢٠١٨، ص ٢٢. د. عبد العظيم جبر ، ثقافة المعارضة ، صحيفة الصباح العراقية، بغداد، العدد٤ ، ص ٣

(٢) د. ميثم حسين الشافعي، المعارضة السياسية بين الديمقراطية والشريعة الأسلامية ، بحث منشور في مجلة دراسات أسلامية ، كلية العلوم الاسلامية ، جامعة كربلاء ، العدد٣٢ ، ٢٠٢٢ ، ص ١٥.

والأحزاب السياسية تعد بمثابة معاهد لأعداد الكوادر السياسية عن طريق فسح المجال أمام ذوي القدرات الادارية والفكرية على ممارسة العمل السياسي، وهذا سيكون سبباً في ظهور اعداد قادة سياسيين في المجتمع والتي يمكن أن تشارك في الحكم وتقوم بمهمة تنظيم المعارضة من خلال الحوار الهادئ بين الأغلبية والاقلية ، والاحزاب موجودة منذ زمن بعيد لكن برزت بشكل افضل ولها مكانة مهمة في الانظمة الديمقراطية ففي بريطانيا تحتل الاحزاب السياسية أهمية بالغة في تكوين نظامها السياسي وهي من أوائل الدول التي أخذت بنظام الثنائية الحزبية وذلك لوجود حزبين كبيرين يتناوبان على السلطة، منها حزب المحافظين الذي ظهر رسمياً بعد سن قانون الاصلاح السياسي عام ١٨٣٢ حيث حل محل حزب الاحرار (Tory) الذي كان مؤيداً للملك وأن حزب المحافظين كان يمثل مصالح الرأسمالية، ويعد هذا الحزب من افضل الاحزاب السياسية في بريطانيا تنظيماً وله لجان حزبية في جميع الدوائر الانتخابية، ومن الاحزاب التي ظهرت في بريطانيا أيضاً حزب العمال الذي تأسس عام ١٩٠٠ من تحالف عدة نقابات عمالية وجمعيات اشتراكية وكان يمثل أصحاب الاراضي الكبرى واهداف الحزب للقضاء على التمايز المجتمعي وانهاء الفوارق الطبقية في المجتمع ، فالنظام الحزبي في بريطانيا يشكل عنصراً أساسياً في نظامها السياسي فجوهر الحياة السياسية البريطانية يقوم على تداول الحزبين على الحكم، وفي والواقع ان لحزب (المحافظين والعمال) في بريطانيا دور مهم في قيادة الحياة الحزبية البريطانية ووجودهما وتنافسهما المستمر على السلطة أسهم برسم معالم النظام البرلماني وارساء قواعدهُ الرئيسية[١]، أما في فرنسا فقد شهدت الساحة السياسية الفرنسية وجود التنافس بين عدة أحزاب سواء في فترة الجمهورية الثالثة " ١٨٧٦- ١٩٤٠" أو في فترة الجمهورية الرابعة من عام ١٩٤٦- ١٩٨٥"وذلك بهدف الحصول على الاصوات في الانتخابات البرلمانية، ولم يستطع أي من هذه الاحزاب أن يكون هو الحزب الاول في الحياة السياسية الفرنسية ، لذلك فالحكومات يتطلب لتشكيلها وجود ائتلاف كبير بين هذه الاحزاب وأن التنافس بينها ينعكس بشكل سلبي على الحياة السياسية[٢]، فظهرت عدة تكتلات حزبية وكل تكتل يضم مجموعة من الأحزاب يؤدي بشكل فعال الى استقرار الوضع السياسي وبروز معارضة سياسية في الحياة السياسية الفرنسية .

أما في العراق فقد تضمنت الحياة السياسية العديد من الأحزاب والكتل السياسية وشهد العراق الكثير من الأحداث وهذه الأحداث تجسدت في تغير نظام الحكم من نظام ملكي الى نظام جمهوري ومن ثم الى

---

(١) محمد سليمان الشمري ، مصدر سابق، ص ١٠٩-١١٠. أوميد رفيق صالح، مقومات صنع السياسة العامة وتأثيرها في فعالية النظام السياسي البريطاني، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٦، ص ١٤٢.

(٢) د. عبد المنعم محمد صالح ، نظام التعددية والاستقرار السياسي، بحث منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والاحصائية، جامعة أم درمان الاسلامية ، السودان ، العدد١٤، ٢٠١٣، ص ١٩٢-١٩٣.

نظام فيدرالي طبقاً لدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، وهذه الأحداث نتجَ عنها حصول تغيير في داخل الهيكلية الحزبية، وأن بروز العديد من الأحزاب السياسية نتيجة الانفتاح السياسي داخل البلاد وشيوع الأفكار الديمقراطية يؤدي الى تعدد التوجهات السياسية وبالتالي ينعكس على تعدد الأحزاب في الحياة السياسية للبلاد [١] .

المطلب الثالث

تداول السلطة

يعد مبدأ تداول السلطة هو تجسيداً حقيقياً للعملية الديمقراطية الصحيحة وأن وضع العقبات أمام هذا المبدأ ينعكس سلباً على الديمقراطية ، فهو يؤدي إلى القضاء على الانغلاق السياسي وانهاء السلطة السياسية التي تتمتع بالهيمنة وفسح مجالات المشاركة السياسية امام القوى السياسية التي تتنافس على السلطة والوصول لها بأساليب شرعية وقانونية ، وأن المعارضة السياسية اخذت تتطور بمستوى تطور السلطة[٢]، ووجود المعارضة في الأنظمة السياسية وقيامها بدورها الحقيقي يعكس التداول على السلطة، لأن تسلم حزب الأغلبية السلطة سوف يقابلهُ حزب معارض يفقد السلطة فأن هذا الامر يشير لتداول سياسي على السلطة من خلالهُ تناط للحزب السياسي مهمة تشكيل الحكومة وأداء مهامها التي وجدت من أجلها [٣].

وأن العلاقة بين السلطة والمعارضة في كل مكان وزمان تعبر عن مستوى الحياة السياسية وعن المجال السياسي لأي دولة، فجدوى الصراع الديمقراطي بين السلطة والمعارضة قائم على تبادل الأدوار دون أن يقضى أي طرف منهما في الحياة السياسية ولا يتم تداول سلمي للسلطة دون أن يكون هنالك وحدة جدلية بين السلطة والمعارضة وهو ما يؤدي الى تحول الشيء الى نقيضهُ من دون تدمير لوحدة الدولة وتفكيكها، والسلطة السياسية عندما تنفي المعارضة هي في الوقت ذاته تنفي ذاتها والمعارضة تعد اقوى وأهم مصدر للسلطة والعكس صحيح، وهي ملازمة لأي سلطة سياسية وجزء مكمل لها فهي تقوم بعملية تصحيح ذاتي للقرارات التي يثبت فيها خطأ الرأي[٤]، ولا يوجد نظام سياسي دون معارضة

---

(١) د. سلام فاضل المسعودي، أزمة التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، العدد٤١، ٢٠١٨، ص ٧٨١-٧٨٢. ينظر: المادة(٣٩) من دستور جمهورية العرق لعام ٢٠٠٥ .

(٢) ليوناردو شابيرو، المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد ، دار النهار للنشر، بيروت ، ١٩٧٣، ص ٧٧. د. فلاح خلف كاظم الزهيري ، مصدر سابق، ص ٤.

(٣) حميدة دقاشي، دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الأستقرار السياسي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٥٠.

(٤) د. خيري عبد الرزاق جاسم، جدلية العلاقة بين المعارضة السياسية وتداول السلطة ، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، العدد٦، ٢٠١٩، ص ٤٤٩. حميدة دقاشي، مصدر سابق ، ص ١٥ وما بعدها .

سياسية فالصراع على السلطة هو محور الصراعات الانسانية عبر التاريخ وأن وجود المعارضة مرهون بوجود السلطة الحاكمة وكل سلطة قائمة يوجد في قبالها معارضة [١].

ولن يكون هنالك بناء ديمقراطي مالم تتاح أمام القوى والتيارات السياسية امكانية تبادل مواقع الحكم والمعارضة داخل الدولة ، فتتعاقب على السلطة القوى السياسية المتنافسة فتصل المعارضة الى السلطة بعد أن تصبح اكثرية والاكثرية السابقة تحل محل المعارضة [٢]، ووجود ثقافة التداول على السلطة هو تعبير عن درجة عالية من النضج السياسي الذي تتمتع به القوى السياسية الموجودة في المجتمع، فالرغبة بالمشاركة والقبول بنتائج العملية الانتخابات أياً كانت هذه النتائج أي القبول بالتحول من السلطة الى المعارضة وبالعكس من خلال تبادل الأدوار هو دليل على نجاح واستقرار العملية السياسية الديمقراطية في المجتمع[٣]، كما انهُ لا يمكن للمعارضة ان تكون وسيلة تغيير الا في اطار نظام يعترف بشرعية المعارضة ويحترم حقوقها وفي مقدمتها حقها في تداول السلطة عند حصولها على اكثرية نيابية[٤]، و يتطلب التداول السلمي للسلطة الاحتكام لرأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية او ترجيح آراء الأغلبية والاخذ بها، وهذا التداول يجب أن يتم وفق طرق شرعية ودستورية تمنع الصراع والتنافس غير الشرعي من أجل أحداث تغيرات في النظام السياسي [٥]، فيتم فتح مجالات المشاركة السياسية والأقرار بإمكانية القوى السياسية من الوصول للسلطة وبالأخص القوى المعارضة من خلال الانتخابات وحصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبين ، بوجود آليتين رئيسيتينِ لانتقال السلطة وهما الانتخابات فانتقال السلطة يكون سلمياً وفقا لإرادة الناخبين، أو العنف أي اجبار شاغلي المناصب على ترك مواقعهم رغماً عنهم باستخدام صور الإكراه أو الإجبار، فتداول السلطة يدخل تغييراً في الأدوار بين قوى سياسية معارضة أَدخلها الاقتراع العام الى الحكم وبين جهات أو قوى سياسية آخرى تخلت عن السلطة لظرف معين لتُصبح جهة سياسية معارضة [٦]، وقد تتطور العلاقة بين السلطة الحاكمة والمعارضة وتأخذ مساراً آخر أكثر أهمية يتمثل في إيجاد مجال تعاون بينهما للبحث سويا عن حلول لمشكلات الشعب أي من حق الأغلبية البحث عن أساليب الحفاظ على السلطة ومن حق الأقلية محاولة الاستيلاء على السلطة،

---

(١) عائشة عياش، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٤، ص ٣٠-٣١.

(٢) د. خيري عبد الرزاق جاسم، التحول الديمقراطي ومراحلهُ الاساسية ، بحث منشور في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد١٥٧، ٢٠٠٧، ص ٥. د. عصام سليمان ، مصدر سابق، ص ٢٦٢.

(٣) قاسم علون سعيد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص ٣٥ وما بعدها. ليوناردوا شابيروا ، مصدر سابق، ص ٧٧.

(٤) د. حميد حنون، الأنظمة السياسية ، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١١، ص ٢ وما بعدها.

(٥) ضحى لعيبي كاظم - منى كريم جرو، التداول السلمي للسلطة، بحث منشور في مجلة أبحاث ميسان، جامعة ميسان، المجلد ١٨، العدد٣٧، ٢٠٢٣، ص ١٤٤.

(٦) د. فلاح خلف كاظم الزهيري، مصدر سابق، ص ١٥. ضحى لعيبي كاظم- منى كريم جرو، مصدر سابق، ص ١٤٤.

وهدف كل معارضة سياسية هو الوصول للسلطة ولتحقيق هذا الوصول حيازتها تكون حيازة كاملة للسلطة من طرف القوى السياسية المعارضة ، وقد يتم اقتسام السلطة بين المعارضة السياسية والنخب الحاكمة ويحصل هذا الأمر عندما تمتلك المعارضة نفوذاً كبيراً وقوة ضغط تسمح لها بإجبار الحكومة القائمة على قبول اقتسام السلطة، وامتلاك النخبة لثقافة سياسية تبرر لها وعي هذا الأمر بوصفهِ مسلكاً ديمقراطياً يعود على النظام السياسي بالتماسك والاستقرار ويعود على سلطتها بالشرعية في نظر الأفراد [١].

ويجب على المعارضة عند وصولها للسلطة أن تقدم للأفراد برنامجاً سياسياً للتغير يكون بديلاً عن سياسة الحكومة حال وصولها للسلطة، لذلك توجب على المعارضة أن تتجنب خطرين الاول المغالاة في المثالية التي تقود المعارضة الى اغداق الوعود للأفراد وبالتالي لا يمكن تحقيقها عملياً ، والخطر الثاني هو احتمال تقديم برنامج سياسي للناخبين يشبه الى حد برنامج الحكومة السابقة فلا يعود الناخب متحمساً لتغيير الفريق الحاكم لأنهُ لا يرى فارقاً بين الفريقين المتنافسين[٢]، فتداول السلطة كأحد أركان المعارضة يعُّد آلية منظمة للحياة السياسية التي من شأنها ضمان الاستقرار السياسي، لأنّه يضمن التفاهم بين القوى السياسية الموجودة داخل السلطة وبين المعارضة ، فتداول السلطة السلمي يساعد على حل المشكلات السياسية والاجتماعية بطرق سلمية كما يساهم في القضاء على الأزمات السياسية التي قد تظهر نتيجة الانغلاق السياسي[٣]، ولضمان انتقال السلطة بطرق سلمية ينبغي أن تكون المعارضة قوية فالحكومة يساندها ويقف معها حزب الأغلبية بنوابه والمعارضة يمثلها حزب الاقلية، وهذه المعارضة القوية يتطلب منها أن تقف لمواجهة السلطة الحاكمة عندما تخطئ وأن تكون قادرة على اثارة الرأي العام ضد تصرفات الحكومة الخاطئة ، فإذا توافرت المعارضة القوية فستصبح في الواقع ضمانة فاعلة تحمي الشعب من استبداد و انحراف السلطة اما اذا كانت معارضة ضعيفة فأنها ستكون وسيلة لخداع وتضليل الرأي العام[٤]، والنظام الذي حقق التناوب الى حد كبير هو النظام البريطاني وذلك بسبب حصر التنافس على السلطة ، بحزبين رئيسين هما (حزب المحافظين وحزب العمال) فيشكل الحزب الحاكم والآخر المعارض قوتين منظمتين ومتماسكتين وهذا ما يسهل عملية تداول السلطة ، أما في فرنسا فتداول السلطة لا يتم بسهولة فاستمرار الديغوليين في الحكم من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٨١ دون انقطاع يؤكد

---

(١) عبد الآله بلقزيز وآخرون ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٤.

(٢) د. آيات سلمان شهيب، الديمقراطية والتداول السلمي بين الواقع والتطبيق ، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد١٢، ٢٠٢٢، ص ١٠.

(٣) عبد الجبار جبار، التداول السلمي على السلطة في الدول العربية ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، ٢٠١٦، ص ٧٠ وما بعدها .

(٤) د. صالح حسين علي العبد الله ، التعددية الحزبية ودورها في تداول السلطة ، ط١، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٧٩.

هذه الحقيقة ، ولعل من اسباب ذلك انقسام المعارضة في هذه المدة بشكل رئيس بين حزبين يقومان على مرتكزات متعددة هما **" الحزب الشيوعي و الحزب الاشتراكي"** ، فتحقيق تداول السلطة في فرنسا يتطلب وضع حد لتشرذم المعارضة من أجل أن تتمكن المعارضة من الوصول للحكم وهذا ما حصل فعلاً سنة ١٩٨١، أما في العراق فيُعد تداول السلطة أحد الركائز التي تستند إليها الديمقراطية في العراق ، ووردت الاشارة على تداول السلطة في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في ثلاثة مواضع ، إذ مثل هذا التداول هدفاً مرغوباً فيه بالحياة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ونجاح هذا التداول لا يتم الا بوجود بناء وثقافة ديمقراطية تسمح بتبادل مواقع الحكم بين الحكومة والمعارضة[١]، يتضح مما تقدم أن العلاقة ما بين تداول السلطة والمعارضة هي علاقة وثيقة إذ يشكل تداول السلطة أحد اركان النظام الديمقراطي وفي الوقت ذاته هو جزء أَساس منهُ، ولا يمكن أن يكون هنالك نظام يأخذ بالديمقراطية مالم يتيح أمام القوى السياسية المعارضة امكانية التناوب على السلطة ، فلا معنى لأي عمل سياسي مرخص به للقوى السياسية مالم يكُن لهذه القوى المجال والقدرة للوصول الى السلطة و المشاركة فيها بصورة سلمية .

(١) د. حسين علوان البيج، أشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد٤ ، ١٩٩٨، ص ٩٨. د. عصام سليمان ، مصدر سابق ، ص ٢٦٣.

الخاتمة

بعد أنَّ انتهينا، وبتوفيق الله تعالى من بحث موضوع (المعارضة السياسية وأركانها) ، توصلنا إلى جملة من النتائج والمقترحات، يمكن إجمالها بالآتي:

أولاً: النتائج:

١. المعارضة تنشأ داخل كل جماعة كبيرة أو صغيرة كانت وظهرت بتطور المجتمعات وتأسيس الدولة الحديثة وهي تكون معارضة للسلطة السياسية الحاكمة فهي تقوم على اساس تحديد سلطة الحاكمين وتقييدها والحد من التعسف في استخدام السلطة ، فهي أمراً لابد منهُ في الانظمة السياسية وتطبيقها في الانظمة السياسية التي تتبنى الديمقراطية دليل على تطور ونضج هذا النظام ، وتهدف المعارضة للوصول الى السلطة بالطرق السلمية والحلول محل السلطة الحاكمة والعمل ضمن نصوص وضمانات دستورية فتعتبر المعارضة حق طبيعي وضامن للاستقرار ومنع الاستبداد .

٢. تبين لنا أن المعارضة السياسية لها أركان واهداف متعددة وضوابط تعمل طبقا لها وتتبع طرق سلمية على أن لا تكون معارضة عنيفة بل لديها برنامج سياسي واضح وشامل معبر عن أرادة الشعب نحو السلطة الحاكمة والمعارضة لاتقف عند نوع وحد فقط ، وانما تكون معارضة برلمانية ، اصلاحية، وقد تكون معارضة حزبية، وكل تلك المعارضات غايتها انتقاد الحكومة وتوقيم العمل الحكومي ووصولها الى السلطة .

٣. المعارضة يتطلب وجودها أحزاب سياسية ، فلا معارضة سياسية فاعلة بدون وجود احزاب سياسية ، وتزداد فاعلية المعارضة في ظل نظام الثنائية الحزبية على نقيض الحزب الواحد الذي بكون غير مؤهل لوجود المعارضة فيها ، وهذه المعارضة ليست مجرد أحزاب سياسية وإنما هي تعد جزء من النظام السياسي غايتها تحقيق استقرار النظام السياسي وتقديم حكومة بديلة عن الحكومة القائمة التي كشفت أخطاؤها من خلال رقابتها عليها ، لتحل محل الحكومة القائمة .

٤. يعتبر تداول السلطة العملية التي يتم من خلالها انتقال السلطة من خلال إحلال المعارضة السياسية محل السلطة الحاكمة، فهذا التداول على السلطة هو تعاقب دوري على السلطة وقد يتأثر بالصراع والتنافس بين الأغلبية الحاكمة والمعارضة السياسية التي تحاول الوصول للسلطة من خلال تداول الأدوار .

٥. بقدر تعلق الأمربالعراق فهنالك غياب للمعارضة السياسية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، ومن أهم المعوقات التي أدت الى غياب المعارضة هو أن المعارضة وممارساتها

السياسية تشهد أزمة حقيقية بسبب ضعف النضج السياسي للنخب السياسية ، وعدم توافقها مع المنظومة العرفية الصحيحة لوجود المعارضة كذلك تطبيق واعتماد الديمقراطية التوافقية أدى الى غياب المعارضة السياسية في العراق

ثانياً: المقترحات:

١. يجب الاعتراف بإمكانية وجود المعارضة الرسمي داخل البرلمانات وضمن النظام السياسي من أجل تحقيق التوازن ومنع الميل الى الاستبداد بالمعارضة وحقها بممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي للسلطة، والمساهمة الفعلية بمهامها الرقابية ، وأداء انشطتها داخل المجالس النيابية ، فهذا يعزز من مكانتها في الانظمة السياسية .

٢. نقترح على المشرع الدستوري العراقي أن يضع نصاً صريحاً في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ يقضي بضمانة وجود المعارضة السياسية على غرار ما نصت عليه الدساتير وتشريعات الدول المختلفة، ومن ثم هذا النص الدستوري سيعمل على تدعيم أسس المعارضة السياسية ويكسبها الطابع القانوني والصفة المؤسساتية وليس مجرد معارضة متوقفة على أهواء الأحزاب الخاسرة في الانتخابات، بهدف النيل من الحزب الفائز في الانتخابات كما ويُنظم هذا النص واجباتها وحقوقها القانونية والسياسية لتتمكن من أداء واجباتها على أتم وجه في المؤسسات الحكومية، لأنها جزء مكمل للنظام السياسي وأحدى ضروريات النظام الديمقراطي .

٣. العمل على تعزيز دور المعارضة السياسية في تداول السلطة فانتقال السلطة الى المعارضة سيجعل لها دوراً فاعلاً في العملية السياسية، وتكون شريكاً في الرقابة وصنع القرار وليس مجرد طرف يمارس المعارضة .

المصادر

أولا: الكتب القانونية:

١. د. اشرف مصطفى توفيق، المعارضة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، دون سنة الطبع .
٢. د. برهان رزيق، حرية المعارضة في الفكر والتأريخ السياسي الاسلامي، ط١، دون مكان النشر، ٢٠١٧ .
٣. د. حسين علوان البيج، أشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٤، ١٩٩٨ .
٤. حميد حنون، الأنظمة السياسية ، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١١ .
٥. خليفة علي الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠
٦. د. داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ٢٠٢٠.
٧. د. رفعت السيد، الديمقراطية والتعددية، ط١، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥ .
٨. د. سيفان بأكراد ميسروب، دور المعارضة البرلمانية في الأنظمة الدستورية المعاصرة، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٠ .
٩. د. شمران العجيلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة ، لندن، ٢٠٠٠ .
١٠. د. صالح حسين علي العبد الله ، التعددية الحزبية ودورها في تداول السلطة، ط١، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ، ٢٠١٥ .
١١. د. صبري سعيد، الديمقراطية، ط١، نهضة مصر للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٧ .
١٢. صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي والماهية" المقومات والفاعلية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، دون سنة النشر.
١٣. د. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية، ط٣، منشأة المعارف، الأسكندرية، ١٩٦٤.
١٤. د. عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسية، ط٢، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩ .
١٥.د. عبد الحكيم المغبشي، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦ .
١٦. د. علي مهدي الكرعاوي، المعارضة البرلمانية وأداء النظام السياسي ، ط١، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠١٨.
١٧.علي حسين سفيح، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي، ط١، مطبعة الساقي، بغداد، ٢٠١٧ .
١٨.عبد الآله بلقزيز وآخرون ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١ .
١٩. د. قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢
٢٠.ليوناردو شابيرو، المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
٢١. د. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧ .
٢٢. د. محمد المسلماوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة قرطبة، المغرب، ٢٠١٧ .
٢٣. د. هالة مصطفى، الدولة والحركات الاسلامية المعارضة، ط١، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة ، ١٩٩٦ .

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١. أوميد رفيق صالح، مقومات صنع السياسة العامة وتأثيرها في فعالية النظام السياسي البريطاني، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦ .
٢. بان علي كاظم، المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣ .
٣. بريك لعرج، أثر المعارضة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الطاهر سعيدة، الجزائر، ٢٠٢١.
٤. حسين علوان حسين، المشاركة السياسية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦ .
٥. حميدة دقاشي، دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الأستقرار السياسي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٥ .
٦. عائشة عياش، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١٤ .
٧. عبد الجبار جبار، التداول السلمي على السلطة في الدول العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٦.
٨. عقيل محمد عبد، النظام السياسي البريطاني(العلاقة بين الحكومة والمعارضة)،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥ .
٩. فلاح مطرود العبودي، الاحزاب السياسية ودورها في تقويم السياسات العامة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية والادارية، الجامعة الاسلامية ، بيروت، ٢٠٢١ .
١٠. قاسم علون سعيد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩ .
١١. قنفود مرزاق، الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، ٢٠١٨.
١٢. ورقاء محمد رحيم، دور المعارضة في النظام السياسي المصري، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ .

ثالثاً: البحوث المنشورة:

١. البرج محمد ، الضوابط القانونية لتكوين نشاط المعارضة البرلمانية في الدستور الجزائري ، بحث منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الجزائر، العدد١١، ٢٠١١ .
٢. د. آيات سلمان شهيب، الديمقراطية والتداول السلمي بين الواقع والتطبيق، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد١٢، ٢٠٢٢ .
٣. جيهان عبد الله سليم، دور المعارضة في استقرار النظام السياسي لدولة الجزائر، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي، بغداد، العدد٤٨، ٢٠٢٢ .

٤. د. حافظ علوان الدليمي، المعارضة السياسية" دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها"، بحث منشور في مجلة العلوم الأنسانية ، جامعة السليمانية ، العدد١، ٢٠١٨.
٥. د. خميس دهام حميد، المعارضة في اقليم كردستان العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية، بحث منشور في مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد٥، ٢٠١٤.
٦. د. خيري عبد الرزاق جاسم، جدلية العلاقة بين المعارضة السياسية وتداول السلطة، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد٦، ٢٠١٩.
٧. د. سلام فاضل المسعودي، أزمة التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعو واسط ، العدد٤١، ٢٠١٨.
٨. سالم لبيض، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية ، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد ٢٧، ٢٠١١ .
٩. سيفان باكراد ميسروب ، فاعلية المعارضة البرلمانية وتأثيرها على أداء السلطة لتشريعية، بحث منشور في مجلة الحقوق، جامعة تكريت، العدد٢، ٢٠١٩ .
١٠. د. شاكر عبد الكريم فاضل، المعارضة البرلمانية وإشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، جامعة ديالى، العدد٢، ٢٠١٣ .
١١. ضحى لعيبي كاظم- منى كريم جرو، التداول السلمي للسلطة، بحث منشور في مجلة أبحاث ميسان، جامعة ميسان، المجلد ١٨، العدد٣٧، ٢٠٢٣ .
١٢. د. عبد الجبار عيسى عبد العال، علاقة انظمة الأقتراع بالمعارضة البرلمانية، بحث منشور في مجلة معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف الأشرف، ٢٠٢٠ .
١٣. د. عبد المنعم محمد صالح، نظام التعددية والاستقرار السياسي، بحث منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والاحصائية، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، العدد١٤، ٢٠١٣ .
١٤. د. فلاح خلف كاظم الزهيري، الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، بحث منشور في مجلة ابحاث كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد٤، ٢٠١٦ .
١٥. د. ماجد نجم الجبوري ، دور المعارضة البرلمانية في بناء الدولة، بحث منشور في المجلة القانونية والعلوم السياسية ، جامعة كركوك، العدد١٨، ٢٠١٦ .
١٦. د. محي عبد الحق- د. شوية السعيد، ضوابط المعارضة السياسية بين الفقه السياسي الإسلامي والقوانين الوضعية، بحث منشور في مجلة العمدة ، جامعة باتة، الجزائر، العدد٢، ٢٠٢٤ .
١٧. د. ميثم حسين الشافعي، المعارضة السياسية بين الديمقراطية والشريعة الأسلامية ، بحث منشور في مجلة دراسات أسلامية ، كلية العلوم الاسلامية ، جامعة كربلاء ، العدد٣٢ ، ٢٠٢٢ .
١٨. ناجي عبد النور، دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح التشريعات وتطورها، بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد٢، ٢٠١٧ .
١٩. هاشم حسين علي، المعارضة السياسية ودورها في تقويم العمل الحكومي، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة تكريت، العدد٢، ٢٠١٩ .